

حمدوك يقطع الطريق على مهادني الإسلاميين

شخصيات داخل مجلسي السيادة والوزراء تخشى أن يطالها التدقيق

ولدى البعض من المراقبين قناعة بأن لجنة التمكين تلقت دفعة قوية للاستمرار في عملها من خلال الدعم السياسي الذي تلقت عبر تصريحات حمدوك، أو على المستوى الشعبي المرحب بها، ما يفتح الباب أمام الإعلان عن وقائع فساد جرى التريث في الإفصاح عنها، خوفاً من حدوث هجوم جديد على عمل اللجنة. وراجت معلومات أخيراً حول اتجاه اللجنة للإفصاح عن وقائع فساد في جهاز الأمن الشعبي، وهو الجهاز السري للحركة الإسلامية السودانية، بجانب ميليشيات أخرى تتبع نظام المعزول، فضلاً عن تورط رموز إسلامية في تمويلها، وسيتم اتخاذ قرارات حاسمة بشأنها خلال الفترة المقبلة.

ورغم الانتقادات الموجهة لعمل اللجنة على مستوى الأخطاء التي ارتكبتها في تحديد منهجية عملها وعدم تركيزها على القضايا الكبرى للتمكين في القطاعات الاقتصادية، إلا أنها تمكنت من استرداد العشرات من المؤسسات الحكومية، واستردت عداً ضخماً من الأراضي وعقارات استولت عليها عناصر تابعة لنظام البشير بطرق غير مشروعة.

وأكد المحامي والقيادي بالحزب الشيوعي، كمال الجزولي، أن اللجنة تكاد تكون الأثر الوحيد الباقي من ثورة ديسمبر، والحفاظ عليها يمثل حفاظاً على مكتسبات الثورة، وأنها تحتاج إلى مزيد من الدعم، ما يجعلها قادرة على القيام بأدوارها، فسرية أن لا يكون ذلك على حساب تعميق الربط بينها وجهات قضائية يمكن أن تلغي الصفة الثورية التي تصبغ عمل اللجنة.

وأوضح "العرب"، أن اللجنة تحتاج إلى زيادة عدد الأعضاء العاملين فيها بما يدعم تحركها في مسارات مختلفة بتوقيعات سريعة، وبجاجة أيضاً إلى تواصل جاد مع السراي العام، في ظل الاتهامات التي تواجه عملها، بشأن كل تحرك تقوم به تجاه فلول البشير، بحيث لا تترك ثغرة يمكن أن يجري استغلالها لضرب مصداقيتها في الشارع. ورفض الجزولي فكرة استبدال اللجنة بمفوضية لمواجهة الفساد، مشدداً على ضرورة أن تقبض الهيئات تحت مظلة واحدة مع منحها صلاحيات تساعد على بناء دولة ديمقراطية مدنية حديثة، بدلاً من دولة الحزب الواحد التي ظلت مهيمنة على مفاتيح الأمور لمدة ثلاثة عقود متوالية.

القرارات الصادرة عن اللجنة. وتضم لجنة إزالة التمكين في عضويتها خمس قيادات تابعة لقوى الحرية والتغيير، ويترأسها عضو مجلس السيادة الفريق باسر عطا، وممثلين عن وزارات مختلفة، على رأسها الدفاع والداخلية والعدل وممثلين وقوات الدعم السريع، وجهاز المخابرات العامة، وتشكلت لاسترجاع الأموال والأراضي التي استولت عليها أسرة البشير ومجموعة من المحسوبين على نظامه.

وقال المحلل السياسي السوداني مرتضى الغالي، إن تصريحات حمدوك أعادت الطمأنينة إلى قطاعات واسعة من المواطنين وقوى سياسية أضحت لديها قناعة بأن مؤسسات الفترة الانتقالية تعمل ضد عمل اللجنة، وثمة شخصيات داخل مجلسي السيادة والوزراء تخشى من امتداد أيادي اللجنة لنظام البشير في قضايا فساد تورطوا فيها بفعال وجودهم في هياكل نظام البشير.

مرتضى الغالي
شبكة الفساد في السودان واسعة وممتدة

كمال الجزولي
لجنة التمكين تكاد تكون الأثر الوحيد الباقي من ثورة ديسمبر

وأضاف "العرب"، أن شبكة الفساد في السودان واسعة وممتدة وضمت سياسيين ونفاذيين وقيادات بمؤسسات الشرطة والجيش، وأفراد جرى تعيينهم في وظائف غير مستحقة بهيئات رسمية، واستفادت شخصيات عدة من تخصيص النظام البائد لعقارات وشركات وأسهم لمقربين منها، وإن لم يكونوا في دائرة حزب المؤتمر الوطني الحاكم.

وقال إن حمدوك أنقذ نفسه مبكراً من الدخول في مازق التهديد مع المستفيدين من فساد النظام السابق، فقد كان هناك تصور خاطئ بأن اللبونة أو المهادنة مع هؤلاء تضمن تمرير المرحلة الانتقالية دون صدامات مباشرة، لكنه أعاد تموضعه بالوقوف إلى جانب القوى الثورية التي ترفض طريقة إدارة الفترة الراهنة، لذلك فتصريحاته موجهة مباشرة إلى رموز النظام السابق والموظفين له من القيادات العسكرية.

الخرطوم - حسم رئيس الحكومة السودانية عبدالله حمدوك، الجدال الدائر بشأن مصير لجنة إزالة التمكين، ونفى وجود أي اتجاه إلى حلها، بعد أن تشكلت عقب الإطاحة بنظام عمر البشير، وقطع الطريق على محاولات عديدة لمهادنة فلول البشير التي تسعى إلى الاستفادة من ارتباطات سلطة غابيت عنها الرؤية الواضحة في معالجة إزالة التمكين. وأكد حمدوك، مساء الأحد، "وجود خطة لتطوير عمل اللجنة بما يضمن كفاءتها لتفكيك دولة الحزب الواحد لصالح دولة الوطن"، واعتبرها من أبرز إنجازات ثورة ديسمبر، ووفرت أموالاً أسهمت في توفير التمويل اللازم في مجالات مختلفة.

وحقق حديث حمدوك جملة من الأهداف السياسية في الوقت الراهن، أهمها استعادة صورته الثورية التي كانت حاضرة في أذهان المواطنين عندما جرى التوافق على اختياره رئيساً للوزراء، قبل أن تشهد المرحلة الانتقالية ارتباكات، وصعوداً وهبوطاً على مستوى الالتزام بالمسار الثوري، وفي القلب منه الوثيقة الدستورية التي جرى إدخال تعديلات مهمة عليها.

وهدف في حديثه للثقلين السوداني، إلى تمتين الثقة بينه وبين لجان المقاومة الشعبية التي هدت بالنزول إلى الشارع مجدداً، حال تم الاقتراب من عمل اللجنة أو أقدمت السلطة الانتقالية على مزيد من الإجراءات التي تهدف إلى التقارب مع فلول النظام السابق، بالترزامن مع اقتراب تشكيل حكومة جديدة يُتوقع أن يأتي حمدوك على رأسها أيضاً.

وربط متابعون بين استهداف لجنة إزالة التمكين لقوى محسوبة على النظام السابق وبين إقدام أطراف مختلفة داخل السلطة الانتقالية على مواربة الباب أمام الانتفاخ على قوى إسلاموية في السودان للمشاركة في المرحلة الجديدة من الفترة الانتقالية التي بدأت مع توقيع اتفاق السلام مع الجبهة الثورية، تزامناً مع تصاعد نبذة لترويج خطاب للتعامل مع من يعرفون بـ"المعتدلين" من رموز نظام البشير.

وتكشف القياديان المحسوبان على تيار الثورة داخل لجنة إزالة التمكين، وجدي صالح وصالح منا، عن تعرضهما لضغوط من قبل أطراف في مجلس السيادة والحكومة لتقديم استقالتهم، وواجهتا اتهامات بالفساد للشك في

مفاوضات لبنان وإسرائيل ترحل إلى إدارة بايدن

ملف ترسيم الحدود البحرية رهين التأثيرات الإقليمية



استنفاذ إسرائيلي على الحدود مع لبنان

وطالب لبنان خلال جلسات المفاوضات بمساحة إضافية تبلغ 1430 كيلومتراً مربعاً تشمل جزءاً من حقل "كاريش" الذي تعمل فيه شركة إنرجيان اليونانية، على ما قالت مديرة معهد حوكمة الموارد الطبيعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لوري هابتان في وقت سابق، معتبرة أن البلدين دخلوا "مرحلة حرب الخرائط". ويشكك كثيرون في جدية المباحثات منذ البداية، معتبرين أن قبول أقطاب السلطة في لبنان الجلوس إلى طاولة التفاوض مع الجانب الإسرائيلي لم يكن الغرض منه سوى امتصاص الغضب الأميركي وريح الوقت، إلى حين وصول إدارة أميركية جديدة.

ويرى المراقبون أن عملية اغتيال العالم الإيراني نسفت أي بصيص أمل في إمكانية تحريك هذا الملف، مشيرين إلى أن هذه المحادثات سترحل إلى إدارة جو بايدن التي لا يعرف بعد كيف ستتعاطى التفاوض مع الجانب الإسرائيلي لم يكن الغرض منه سوى امتصاص الغضب الأميركي وريح الوقت، إلى حين وصول إدارة أميركية جديدة.

ونفت الرئاسة اللبنانية الاتهام الإسرائيلي، مؤكدة أن موقف بيروت "ثابت" من مسألة الترسيم. وتعلق المفاوضات أساساً بمساحة بحرية تمتد على حوالي 860 كيلومتراً مربعاً، بناء على خارطة أرسلت في 2011 إلى الأمم المتحدة. إلا أن لبنان اعتبر لاحقاً أنها استندت إلى تقديرات خاطئة.

عوامل عدة تضافرت لتشكّل حائط صد أمام أي اختراق في ملف ترسيم الحدود اللبنانية الإسرائيلية، في مقدمتها رفض كل طرف إظهار أي تنازل، ودخول العامل الإقليمي بقوة على خلفية اغتيال العالم النووي الإيراني والذي تهتم طهران بإسرائيل بالوقوف خلفه.

بيروت - تقول أوساط سياسية لبنانية إن تأجيل جولة المفاوضات المرتقبة هذا الأسبوع بين لبنان وإسرائيل حول ترسيم الحدود البحرية والذي هو في واقع الأمر تجميد لها، كان متوقفاً في ظل قناعة باستحالة تحقيق أي اختراق في ظل الوضع الراهن وعلى ضوء الشروط والشروط المضادة.

وتلقت الأوساط إلى أن ما زاد الوضع سوءاً هو التوتر الذي طفا على السطح خلال الأيام الأخيرة على خلفية اغتيال العالم النووي الإيراني البارز محسن فخري زادة في عملية اتهمت طهران إسرائيل بالوقوف خلفها، متوعدة بالرد عليها.

وتبلغ لبنان رسمياً من الجانب الأميركي تأجيل جولة التفاوض المقررة الأربعاء، وقال مصدر عسكري لبناني لقد "تبلغنا رسمياً تأجيل جلسة المفاوضات غير المباشرة، واستبدالها بجلسة خاصة مع الجانب اللبناني"، من دون تحديد الأسباب، لافتاً إلى أن الجانب الأميركي هو من طلب التأجيل.

ونفت الرئاسة اللبنانية الاتهام الإسرائيلي، مؤكدة أن موقف بيروت "ثابت" من مسألة الترسيم. وتعلق المفاوضات أساساً بمساحة بحرية تمتد على حوالي 860 كيلومتراً مربعاً، بناء على خارطة أرسلت في 2011 إلى الأمم المتحدة. إلا أن لبنان اعتبر لاحقاً أنها استندت إلى تقديرات خاطئة.

بيدرسون يكابد وحيداً لإحداث اختراق في مسار السلام السوري

دمشق تحت الضغط بسبب ترسانتها الكيميائية

لم تنجز أياً من التدابير". وأشار أرياس إلى "تفجر، وتباينات وناقضات" في تصاريح سوريا عما أحرزته من تقدم على صعيد الاتفاق المبرم معها في العام 2013 والذي ينص على تخليها عن كامل ترسانتها الكيميائية بعد هجوم يُسببه في أنه نفذ باستخدام غاز السارين في الغوطة الشرقية أوقعت 1400 قتيل. واقترحت فرنسا أن "تعلق" المنظمة "الحقوق والامتيازات" التي تتمتع بها دمشق بسبب عدم تقيدها بالمهلة المحددة لها، وفق السفير لوي فاسي الذي أشار إلى تأييد دولة لاقتراح بلاده.

وتتضمن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية 193 دولة وفازت في العام 2013 بجائزة نوبل للسلام تقديراً لعملها على صعيد التخلص من مخزونات الأسلحة الكيميائية في العالم.

دمشق - تعرّضت دمشق وموسكو للائتين إلى ضغوط متجددة على خلفية اتهامات باستخدام أسلحة كيميائية، وذلك خلال الاجتماع السنوي لدول منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وحضت دول غربية موسكو على "الشفافية" في كشف ملابس تسميم المعارض الروسي اليكسي نافالني بمادة نوفيتشوك قبل أشهر. وطالبت دول منضوية في المنظمة بفرض عقوبات على دمشق بعدما اتهم محققون النظام السوري باستخدام غاز السارين في هجمات شنها في العام 2017.

وتنفي روسيا وسوريا على الدوام صحة هذه الاتهامات، معتبرة أن القوى الغربية تسييس المنظمة التي تتخذ من لاهاي مقراً. وكانت سوريا قد خرقت مهلة 90 يوماً أعطيت لها في يوليو للتصريح بشأن الأسلحة الكيميائية التي استخدمتها في الهجمات على بلدة اللطامنة ومخزونها منها.

وقال مدير المنظمة فرناندو أرياس في الاجتماع "الجمهورية العربية السورية

والمعارضة، وشملت أيضاً عدداً من الدول العربية من بينها مصر والأردن. وأشار بيدرسون إلى وجود خلافات بين الأطراف في الجولات السابقة، ولفت إلى أنه بعد عشرة أعوام من الصراع هناك اندمام للثقة بين الأطراف السورية وتعمل على تدليل هذه العقبات.

وقال إنه سيناقش خلال الجولة الحالية قضايا أخرى غير المبادئ الدستورية في هذه الجولة، منها مسألة المفقودين والمعتقلين ونجاح المفاوضات بتوقف على السوريين.

واستيق بيدرسون الجولة الجديدة بتصريحات لم تخل كالعادة من تفاؤل وعزم على تحقيق تقدم خلالها، لم تصل على ما يبدو إلى قلوب مستمعيه. وقال موفد الوفد في مؤتمر عبر الفيديو "نريد أن نشهد تقدماً". وأضاف "تطلع إلى محادثات موسعة أمل أن تكون جيدة، يمكن أن تقرّبنا من بدء المحادثات في يناير حول المبادئ الدستورية".

وكان المبعوث الأممي مَهْد إلى هذه الجولة بإجراء زيارات دبلوماسية مكثفة في الأسابيع الأخيرة شملت طهران وموسكو، حلقتي دمشق، وأنقرة حليفة

ضمن مسار العملية السياسية وفق القرار الأممي 2254، وهذه اللجنة مقسمة بالتوازي بين النظام والمعارضة وممثلي منظمات المجتمع المدني. وعقدت هذه اللجنة ثلاث جولات كانت آخرها جولة في أغسطس الماضي، بعد أشهر من الانقطاع بسبب عدم الاتفاق على جدول الأعمال وانتشار فيروس كورونا، لكن جميع الجولات السابقة لم تسفر عن أي تقدم، وسط تبادل للاتهامات بين النظام والمعارضة حول من المسؤول عن هذا القتل المتكرر؟

واستيق بيدرسون الجولة الجديدة بتصريحات لم تخل كالعادة من تفاؤل وعزم على تحقيق تقدم خلالها، لم تصل على ما يبدو إلى قلوب مستمعيه. وقال موفد الوفد في مؤتمر عبر الفيديو "نريد أن نشهد تقدماً". وأضاف "تطلع إلى محادثات موسعة أمل أن تكون جيدة، يمكن أن تقرّبنا من بدء المحادثات في يناير حول المبادئ الدستورية".

وكان المبعوث الأممي مَهْد إلى هذه الجولة بإجراء زيارات دبلوماسية مكثفة في الأسابيع الأخيرة شملت طهران وموسكو، حلقتي دمشق، وأنقرة حليفة

الخاص إلى سوريا غير بيدروس وحيداً على أمل تحقيق اختراق في الملف السوري بعد سلسلة خيبات منذ توليه المنصب خلفاً للدبلوماسي السعودي ستيفان دي ميستورا الذي قرر في العام 2018 "زمنى النذيل" في ظل شعور باليأس والإحباط من تحقيق أي إنجاز. ويراهن الدبلوماسي النرويجي بيدرسون على اللجنة الدستورية لوضع قدم في مسار سلام لا أفق له على المدى المنظور، محاولاً التسلح بالتفاوض مع انطلاق كل جولة، رغم إدراكه لصعوبة المهمة في ظل تدخل أطراف دولية وإقليمية عدة لها مصالح متضاربة.

وانطلقت الاثنين الجولة الرابعة من اجتماعات اللجنة الدستورية السورية في مدينة جنيف السويسرية، حيث ترأس المبعوث الأممي اجتماعات اليوم الأول من المحادثات.

ويرأس وفد المعارضة، الرئيس الأسبق لأئتلاف قوى الثورة والمعارضة هادي البجرة، فيما يترأس وفد النظام الحقوقي أحمد الكزبري. ومن المقرر أن تستمر اجتماعات الجولة الرابعة من محادثات اللجنة الدستورية السورية إلى غاية الجمعة 4 ديسمبر الجاري.

وتشكلت اللجنة الدستورية في سبتمبر من العام 2019 بعد أخذ ورد ومباحثات، وتهدف الأمم المتحدة من خلالها إلى صياغة دستور جديد لسوريا

